منهج البحث في علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولا–منهج البحث في علم الاقتصاد

يقصد بمنهج علم الاقتصاد طرق البحث والتحليل والدراسة التي يستخدمها هذا العلم من أجل اكتشاف وصياغة النظريات والمبادئ والتعميمات. وعلم الاقتصاد هو أحد فروع المعرفة التي تستخدم الطريقة العلمية لتحليل صنف معين من المشكلات التي تثور في المجتمع، ولذلك كان طبيعيا أن يتأثر البحث في علم الاقتصاد بالبحث العلمي بصفة عامة[1].

فإذا كان هدف علم الاقتصاد وبالتحديد النظرية الاقتصادية هو الكشف عن القوانين الاقتصادية التي تؤدي إلى استخدام الموارد المتاحة بحيث تحقق أقصى ما يمكن من إشباع ورفاهية للأفراد أو المجتمع الإنساني، فإن هدف التحليل الاقتصادي هو وضع الأدوات التي تمكننا من فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة، فالتحليل الاقتصادي هو المنهج العلمي للبحث الاقتصادي. والذي يعتمد على أربع أدوات رئيسية يمكن اختصارها على النحو التالي:

1. **الأداة الوصفية اللفظية:** وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على المنطق اللفظي، وقد شاع استخدام أدوات التحليل اللفظية في النظرية الاقتصادية عندما كانت العلاقات الاقتصادية بسيطة غير معقدة، وفي نفس الوقت أخذ على هذه الأدوات أنها غير دقيقة بالقدر الكافي للتعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة التي تنطوي عليها النظرية الاقتصادية.

2. الأداة الرقمية :وتعتمد تلك الأداة في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية على التحليل الإحصائي باستخدام الأرقام ودلالتها، فعلى سبيل المثال يمكن التعبير عن قانون الطلب أي العلاقة بين السعر والكمية والمطلوبة مع ثبات العوامل الأخرى من خلال جدول الطلب، وهو جدول يعبر بالأرقام عن وجود علاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، وهو ما يشير إليه المنطق اللفظي لقانون الطلب.[2]

3. الأداة الهندسة البيانية: وتستخدم تلك الأداة للتعبير بالرسومات البيانية عن العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، كان يعبر عن قانون الطلب المشار إليه سابقا باستخدام ما يسمى بمنحنى الطلب حيث يتم تصوير جدول الطلب في شكل بياني لإيضاح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله: مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، 2005،ص35.

[2] أحمد هني: دروس في المنهجية الاقتصادية ومدخل إلى العلوم الاقتصادية، ، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2003، ص11.

4. الأداة الرياضية القياسية: وهنا يستخدم المنطق الرياضي في إيضاح العلاقات والظواهر والمتغيرات الاقتصادية، وقد شاع استخدام هذه الأداة في التحليلات الاقتصادية الحديثة وأصبحت تمثل فرعين من فروع علم الاقتصاد وهما الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي. والأداة الرياضية يمكن أن تعبر عن قانون الطلب المشار إليه أيضا من خلال معادلة في شكل دالة كأن نقول أن : ك = (د)س حيث (ك) الكمية المطلوبة وتعبر عن المتغير التابع و(س) هي السعر وتعبر عن المتغير المستقل الذي يحدد المتغير التابع ويؤثر فيه .

5-التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي:

ينطوي علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية في الوقت الحالي على نوعين من التحليل هي التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الجزئي وبالتالي يوجد قسمين للنظرية الاقتصادية وهما النظرية الاقتصادية الجزئية والنظرية الاقتصادية الكلية، فعندما يهتم العلم الاقتصادي بنشاط الأفراد والمنشأة الفردية ويقوم بتحليل نشاطهم يعرف بالتحليل الجزئي، أما عندما يكون التحليل شاملا ويأخذ النشاط الجماعي أي عندما يحاول معرفة القوانين التي تحكم تنسيق وإدماج مختلف النشاطات الفردية أو الجزئية، فهنا يعرف بالاقتصاد الكلي.[2]

مع التأكيد على وجود ترابط وثيق بين كلا النوعين من التحليل في النظرية الاقتصادية إلا أن كلا منهما يختلف عن الآخر اختلافا جوهريا، ويجب أن نتذكر دائما أن ما يمكن اعتباره صحيحا بالنسبة للفرد أو المشروع أو المنتج قد لا يكون صحيحا بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل.[1]

ثانيا-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يلجأ الاقتصادي إلى الاستعانة بالفروع الأخرى للمعرفة الإنسانية في سبيل حل أي مشكلة من مشكلات الحياة الاقتصادية المعقدة، فإلى جانب اعتماده على فروع العلوم الاجتماعية فهو يستعين بفروع العلوم التطبيقية.

1-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

يتعلق موضوع العلوم الاجتماعية بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للإنسان وهي بوصفها علوما تمثل فروع المعرفة التي تهدف إلى فهم العلاقات بين أفراد المجتمع وتغيرها عبر الزمن.

---

[2] المرجع نفسه، ص11.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، 2001، ص48-49.

أ– علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ:

لقد واجهت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ بداية التاريخ، وإذا كانت المشكلة الاقتصادية لم تتغير في جوهرها وطبيعتها، إلا أن عناصر هذه المشكلة قد تغيرت أشكالها. ونلاحظ أن الدراسة التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أمورا مختلفة. فالواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه وما يرتبط به من ظروف الإنتاج من موارد متاحة ودرجة معينة من المعرفة الفنية وشكل علاقات الإنتاج والتوزيع وما يرتبط بها من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات – هذا الواقع لا يظل ثابتا بل هو في تغير مستمر، ولا جدال في أن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره وشكل هذا التغير يعين على فهم الحقائق الاقتصادية وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادي. كما يقابل التاريخ الاقتصادي، تاريخ علم الاقتصاد وهو بحث في تطور النظريات الاقتصادية سواء من حيث ظهور أفكار جديدة أو تطور أفكار قائمة أو من حيث تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات أو من حيث تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات.

وأخيرا فإن علم الاقتصاد لم ينشأ دفعة واحدة ونتيجة للقطيعة الكاملة مع المراحل التاريخية السابقة. فالنظريات نشأت تدريجيا ونتيجة محاولات فكرية متتابعة، ومن ثم فإن فهم تاريخ علم الاقتصاد لا يمكن أن يتم بمعزل عن التطورات الاقتصادية سواء في الواقع أو في الفكر بصفة عامة.

ب– علاقة علم الاقتصاد بالديمغرافيا:

تهتم الديمغرافيا بدراسة السكان، وباعتبار أن الإنسان هو الفاعل الرئيسي في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل الديمغرافية هي التي تحدد شروطه الأساسية: القوة العاملة كما وكيفا وكذلك حاجات الأفراد التي يمثل إشباعها الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي. ناهيك عن كيفية توزيع السكان توزيعا جغرافيا بما يتلاءم مع خصوصيات التنمية الاقتصادية المرسومة.

ج– علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يتناول الباحث السياسي السلوك السياسي وذلك عن طريق دراسة سعي الجماعات والمنظمات والطبقات في الظفر بالسلطة والثروة. كما يهتم بصانعي القانون وبنائي الحكومات وضبط العلاقات داخل المجتمع وخارجه. غير أن عالم الاقتصاد السياسي يهتم بتحليل النظم الاقتصادية. وعليه، يؤثر النظام السياسي على النظم الاقتصادية حيث نجد أن النظم الليبرالية يتجه فيها الاقتصاد إلى إضفاء مزيد من الحرية في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، بالمقابل نرى العمليات الاقتصادية في النظم الشمولية لديها

ثقافتها الاقتصادية التي تسمح أو لا تسمح للآلة الإنتاجية أن تتحرك. وهذا يدل على أن النظم السياسية في جوهرها تمارس عمليات الضبط الاجتماعي المتفاوت الدرجات في المركزية ومن هنا جاءت تسمية علم الاقتصاد السياسي كمحاولة لفهم العلاقات المتبادلة بين السلطات الحاكمة والسلوك الاقتصادي للناس.

د- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يكشف تراث نشأة علم الاجتماع الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن العشرين عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي عند عدد من علماء الاجتماع الكلاسيك، لا سيما ماكس فيبر، إيميل دوركايم، وكارل مانهايم، فبلن، علاوة على كارل ماركس، هذه المرحلة يصفها البعض بعلم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي، فلقد استخدم على سبيل المثال " فيبر" " علم الاجتماع الاقتصادي" ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع وبين الاقتصاد من ناحية، ويشير بضرورة تبني المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التي توجد في المجتمعات البشرية . كما سعى دوركايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي، ولاسيما في قضية تقسيم العمل وعلاقتها بنظريته المعروفة عن التضامن الاجتماعي. ويشارك كل من ماركس وفبلن الرأي حول ضرورة إحلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بنظرية اقتصادية حديثة تكون أكثر اهتماما بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريخية والاقتصاد التطوري. وعموما تم تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي في أوروبا خلال القرن 19 وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين[1]. فعلم الاجتماع ينظر إلى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعي مثل بقية الأنساق المجتمعية الأخرى ويعتبره جزءا من النسق الاجتماعي العام.

وعلاوة على الاهتمامات التقليدية التي كان يعالجها الاقتصاد، يمكن أن نوضح أهم الموضوعات التي يعالجها حاليا وهي:

-تأثير العوامل الاجتماعية والأخلاقية على الاقتصاد والتنظيمات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التأمين، والشركات العالمية والصناعية وغيرها.

-تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنظيمات غير الاقتصادية الأخرى مثل)الدولة، النقابات...)

-دراسة الطبقات الاقتصادية والحياة داخل تنظيمات العمل، والحراك الاجتماعي والمهني.

- معالجة النظريات والايديولوجيات الاقتصادية والاتجاهات نحو الاقتصاد والمهن، والاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

-معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الثالث مثل الفقر والصحة والتعليم وغيرها من القضايا.[2]

كما أن الرقمنة الحاصلة في الاقتصاد من تسويق رقمي، جعل الاقتصاد يتحول الى اقتصاد المعرفة، أين أصبح التحكم في التكنولوجيا والعمل عن بعد سمة بارزة لدى الكثير من اقتصاديات الدول التي تصنع الفارق عن طريق اهتمامها بتوفير حياة وبيئة اجتماعية لائقة لاستمرار تفوقها الاقتصادي.

---

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع الاقتصادي النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، ج1، 2002، ص275.

[2] المرجع نفسه، ص279.

2-علاقة علم الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

إذا كانت العلوم بعد عصر النهضة حديثة الظهور بمناهج مستقلة عن بعضها البعض بعض الشيء، إلا أنه لم يعد ذلك مجديا في العصر الحالي، بل أصبح التحليل الاقتصادي عاجزا عن التحليل بالاعتماد على مناهجه المعروفة والتي تم سردها سابقا، لذا كان لذما الاستعانة بالعلوم الأخرى سواء كانت اجتماعية أو إنسانية أو تطبيقية، خاصة بعد الموجة التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، أين دفع أصحاب التيار التكنوقراطي بضرورة الأخذ بالعلوم التجريبية والحذو بها في مجال العلوم الاقتصادية والاجتماعية، وما ساعد في الوقت الحالي على استمرارية قوة هذا التيار هو تيار الرقمنة الذي دخل ميدان العمل والصناعة والتجارة والمبادلات والتوزيع...وهو ما ألزم الاقتصاديين الاخذ بكل المتغيرات بمحمل الجد في التحليل الاقتصادي. ومن هنا كانت العلوم التطبيقية أحد مكونات التحليل الاقتصادي، فالرياضيات والاحصاء والاختراعات في مجال العلوم والتكنولوجيا والأبحاث، كلها من العلوم التي يستعين بها علم الاقتصاد في رسم السياسات الاقتصادية وتحليلها، بل والتخطيط وفقا لمستجدات تلك العلوم التطبيقية.

وفي أحيان كثيرة يرهن الاقتصاد مجال البحث في العلوم التقنية الطبيعية والفلك والبحار...وغيرها من المجالات بسبب قلة الموارد المالية والمادية المخصصة لتلك الأبحاث، والتي تتطلب غالبا أموال باهضه خاصة فيما يخص اقتناء المعدات، قلة الموارد المالية هي من الأسباب الاقتصادية التي تحول دون تجسيد انطلاقة فعلية للنهوض بالبحث العلمي، وقد يتعدى الأمر إلى الطب واقتناء المعدات الطبية، مما يجعل حياة الناس تزداد بؤسا وتؤسس لثقافة الفقر بدلا من ثقافة التنمية.